مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: جدلية العلاقة بين شكل النظام السياسي والتنمية السياسية (العراق انموذجاً)
اسم الكاتب: م. كرار علي مكطوف، م.م. اية محمد الربيعي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7806
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 13:22 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v2i28.183

TJFPS

ISSUE 28

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

جدلية العلاقة بين شكل النظام السياسي والتنمية السياسية (العراق انموذجا)

"The dialectic of the relationship between the form of the political system and political development (Iraq is a model)"

Lect. Karar Ali Maktoof [a]
Wasit University / Faculty of Law
Assit.Lect. Aya Mohamed Al-Rubaie [b]
University of Al-Mustansiriyah / College of Political Science [b]

م.كرار علي مكطوف [a] *
جامعة واسط – كلية القانون [a]
م.م ايه محمد الربيعي [b]
جامعة المستنصرية /كلية العلوم السياسية [b]

Article info.

Article history:
- Received:13\03\2022
- Accepted: 12\5\2022
- Available online :30\06\2022

Keywords:
- the political system
- political development government institutions
- democracy
- Iraq

©2022. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: Present in the twentieth century and changes in the twentieth century and changes in the environment and talk about the environment surrounding the present. Iraq, policy development and change, and that the study of political development and the political study concerned with political study, the one working in it, the one working in it, and this is also related to building training, training, for political construction, and finding a kind of specialized and distinct political institutions and processes. To be able to grow and transform into a new democratic society, making it the new state of affairs in the Iraqi political system after 2003.

***Corresponding Author:** Karar Ali Maktoof, Aya Mohamed Al-Rubaie **,E-Mail:** kmagtoof@uowasit.edu.iq **Tel:**xxx **, Affiliation**: Wasit University / Faculty of Law, University of Al-Mustansiriyah / College of Political Science

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
الاستلام: 13\03\2022
القبول:12\05\2022
النشر : 3\06\2022

الكلمات المفتاحية :
– النظام السياسي
–التنمية السياسية
–المؤسسات الحكومية
–الديمقراطية
–العراق

الخلاصة: ان شكل العلاقة بين النظام السياسي العراقي والتنمية السياسية يرتبط بتطور النظم السياسية في الوقت الحاضر وهو موضوع حديث النشأة والتطور ظهر في مطلع الستينيات بعد ظهور الدول الحديثة، وزاد استخدامه في القرن العشرين والتغييرات التي طرأت على البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وانطلاقاً من الأزمات التي يعاني منها المجتمع العراقي المرتبطة بالتنمية السياسية والتغيير الديمقراطي , وان دراسة التنمية السياسية تعني بالدرجة الأولى الاهتمام بالعناصر المكونة للنظام السياسي، والهيئات العاملة فيها، وسير عملها ويرتبط ذلك ايضاً بضرورة تطوير التكوين النظامي للبناء السياسي ، وايجاد نوع من المؤسسات والعمليات السياسية المتخصصة والمتمايزة . اضافة الى أن عملية التنمية السياسية مصحوبة دائماً بتوترات وتمزقات، أي ازمات يمر بها النظام السياسي تعرض جميعها بصورة مجتمعة وفي وقت واحد وبآثار مختلفة، ولكنها تتطلب ان تعالج كلها على التعاقب لكي يصل المجتمع الى اقامة النظام الديمقراطي الحديث، خصوصا في الأنظمة الجديدة ، كما هو الحال في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003.

المقدمة

يعاني العراق منذ العام 2003 جدلية في النظام السياسي تحول دون استقراره وتعريف مصالحه والقيام بوظائفه كنظام سياسي، فمن الأساسيات المفترضة للنظم السياسية بعامة، وجوب امتلاكها لأدوات تضمن لها التكيف مع المواقف الطارئة، وتمكنها من إيجاد الحلول الناجمة لمواجهة تلك المواقف، وتمنح الأنظمة القدرة على الاستمرار، ومنع أي تداعيات من إرباك النظام وفواعله الرئيسيين, ومن بديهيات النظم أن الأعراف السياسية والدساتير والقوانين النافذة والهياكل المؤسساتية والسلطات هي الكوابح الرئيسية لمنع تصدع النظام.

ولهذا فالنظام السياسي له دورا حيويا والمهم في تحقيق متطلبات التنمية السياسية, اذ لا يمكن ان تتحقق التنمية السياسية في ظل غياب نظام سياسي يعاني من مشكلات قد تكون سياسية او دستورية او حتى اقتصادية واجتماعية , والتنمية السياسية بمعنى لا يمكن ان تتحقق في ظل نظام سياسي غير متوازن وبالتالي في حال توفر الأمريين اذ تؤكد على ضرورة متطلبات النظام السياسي ديمقراطي لتحقيق متطلبات التنمية السياسية .

ففي حقيقة الامر لقد عانه العراق من جدليات كثيرة في النظام السياسي بعد عام 2003 منها أزمة الهوية الوطنية و اشكالية الدستور وجدلية المناطق المتنازع عليها وعلاقة الحكومة الاتحادية مع الاقليم فضلا عن معوقات النظام البرلماني العراقي التي أثرت بشكل او باخر في تحقيق التنمية السياسية .

أهمية البحث: تكمن أهميه البحث من خلال بيان العلاقة الجدلية بين التنمية السياسية والنظام السياسي اذ نحاول من خلال البحث التأكيد على تحقيق التنمية السياسية يتطلب وبشكل اساسي توفير نظام سياسي أكثر ديمقراطية لتحقيق متطلبات التنمية السياسية.

إشكالية البحث :يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء حول وجود جدليات في النظام السياسي العراقي تعرقله في تحقيق التنمية السياسية ولا سيما ان من أهداف التنمية السياسية في العالم هو بناء نظام سياسي يتمتع بالديمقراطية .

فرضية البحث :يهدف هذا البحث اثبات فرضية مفادها ان لا يمكن تحقيق التنمية السياسية في ظل تداعيات النظام السياسي .

منهجية البحث :في سبيل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها, سوف تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي _النظمي

هيكلية البحث :قسم البحث فضلا عن مقدمة وخاتمة الى مبحثان : فقد تناولت في المبحث الاول " الاطار المفاهيم للنظام السياسي والتنمية السياسية " وتطرقت في المبحث الثاني حول " دور المؤسسات الحكومية في التنمية السياسية " أما المبحث الثالث تناول " دور المؤسسات الغير الحكومية في التنمية السياسية ".

المبحث الأول : الاطار المفاهيم

المطلب الأول : أولا :مفهوم النظام السياسي (Political system):

على الرغم من التعريفات العديدة للنظام السياسي التي طرحها عدد كبير من الكتاب والباحثين وعلى الرغم من محاولة تأصيل هذه الأفكار للوصول إلى نتيجة قد تكون أقرب منها إلى الحسم في تحديد أطر المفهوم إلا أنه يبقى متطورا وممتدا على عمق التاريخ الإنساني وقدم التجمعات البشرية عبر التاريخ ويعود بسبب تطور مفهوم النظام السياسي مع تطور الحياة الإنسانية , وبذلك لا يمكن وضع مفهوم واضح وجامح للنظام السياسي ولكن على الرغم من ذلك يبقى تاريخ النظم السياسية وتعريفاتها ممتدا بامتداد التاريخ الإنساني وتطور البشرية[1].

عرف مفهوم النظام السياسي لغة اذ تذهب كلمه (النظام) الى معنى صيغه مبالغة في الفعل (نظم) هو كثير النظم اذ يوحي الى جمع الترتيب والاتساق ,يقال ينظم الخيط في اللؤلؤ [2] , اما كلمه (سياسية) فهي مشتقه من الفعل (ساس) وتعني تدبر الامر وتولى الامر , اما اصطلاحا فيعرفه "روبرت دال"النظام السياسي (بأنه تركيب دائم للعلاقات الإنسانية ويشمل على قدر هام من السلطة والسيطرة والسلطان)[3] , وعرفه" غابرييل الموند" (بأنه نظام التفاعلات الموجودة في سائر المجتمعات المستقلة والذي يتعلق بوظيفتي التكامل والتكيف داخليا(اي إطار المجتمع ذاته) وخارجيا (اي بين المجتمع والمجتمعات الاخرى) عن طريق الاستخدام الفعلي أو التهديد باستخدام الارغام المادي المشروع) [4] ,كما عرفه "أسيتون" : (بأنه مجموعة من التفاعلات و الأدوار التي تتعلق بالتوزيع السلطوي وفي مقدمتها عملية تخصيص القيم ،أي من يحصل على ماذا (Who gets what)، والنظام السياسي هنا (بعملية التوزيع والتنظيم بما يتخذه من قرارات ملزمة

---

[1] ابراهيم درويش : النظام السياسي (دراسة فلسفيه تحليلية) ,دار النهضة العربية , القاهرة , ج1, 1968, ص 8.

[2] نعمان احمد الخطيب : الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري , ط1 , دار الثقافة للنشر والتوزيع , الاردن , 2009, ص 263.

[3] صادق الاسود: علم الاجتماع السياسي، بغداد، التعليم العالي، ط(2)، 1990، ،ص268.

[4] كمال المنوفي : نظريات النظم السياسية , ط1 , الكويت , 1985, ص 113.

للجميع)[1]. ويعرف ايضا بانه (مجموعه الحلول اللازمة لمواجهه المشاكل السياسية التي يثيرها قيام الهيئات الحاكمة وتنظيمها في هيئه اجتماعية معينه)[2] , وقد ذهب "جورج بيردو" (بأنه النظام السياسي هو كيفية ممارسة السلطة في الدولة) [3] .

هذه النماذج من التعريفات علماء السياسة تجمع على أن النظام السياسي هو جزء من النسيج الاجتماعي العام للمجتمع , والنظام السياسي يختلف عن بعضه باختلاف ما اذا كانت السلطة تمارس من قبل هيأة واحدة أو من قبل عدة هيأت، فاذا كانت تمارس من قبل عده هيأت فأنها تختلف باختلاف درجة استقلال هذه الهيئات عن بعضها[4].

ثانيا : خصائص النظام السياسي

يتمتع النظام السياسي بعدد من الخصائص هي [5]:

1- العلوية: وذلك لأنه يمتلك السلطة العليا وبذلك تتصف التشريعات الصادرة عن مؤسساته المعنية بصفة الإلزام.

2- استقلال ذاتي نسبي: إذ تحكم العلاقات وعمليات التفاعل الواقعة ضمنه قواعد قانونية وسياسية خاصة شبه مستقرة، ودائمة إلى حد ما.

3- الفاعلية: إذ يعد النظام السياسي أكثر تأثيراً من- وفي- سائر النظم الأخرى الموجودة في المجتمع، وذلك بفعل امتلاكه للسلطة السياسية، ومن ثم له القدرة على تنظيم طاقات المجتمع.

---

[1] حنان يوسف: الاعلام والسياسة :مقاربة ارتباطية ، أطلس للنشر، القاهرة ،2006،ص14.

[2] حسان محمد شفيق : الانظمة السياسية والدستورية المقارنة , العاتك لصناعة الكتاب ,القاهرة , 2007, ص 13.

[3] شامر كامل محمد الخزرجي : النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة , دار مجدلاوي , عمان , 2008, ص 21.

[4] حسان محمد شفيق : مصدر سبق ذكرة ، ص 7-10.

[5] نقلا عن : طه حميد حسن العنبكي : النظم السياسية والدستورية المعاصرة (اسسها وتطبيقاتها) , مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية , 2013, ص 32.

4- التفاعل: إذ يتفاعل النظام السياسي مع سائر النظم الأخرى السائدة في المجتمع، أي أنه في الوقت الذي يؤثر بالنظم الأخرى فهو يتأثر بها.

5- الشمولية: يعد النظام السياسي هو الإطار الأوسع الذي تتفاعل ضمنه عناصر ومكونات عديدة تقف في مقدمتها الدولة والأحزاب السياسية وجماعات المصالح فضلاً عن النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والجغرافية ، ما يعني أن النظام السياسي هو المنظومة الأشمل والأكبر كما تشكل عناصره ومكوناته نظم فرعية له.

المطلب الثاني : أولا: مفهوم التنمية السياسية :

برز مفهوم التنمية السياسية الذي يُعد من المفاهيم الحديثة في عقد الخمسينات والستينات من القرن العشرين، اذ أقترن ببلدان عالم الجنوب وتطوير نظمها السياسية، ودخل في دائرة الاستعمال الاكاديمي، اذا جاز هذا التعبير ولاسيما في مراكز الأبحاث والدراسات السياسية التطبيقية كما وظف من قبل الجامعات الأورو- أمريكية تحت شعارات التحديث والتطوير السياسي وتم إجراء العديد من الدراسات بهذا القصد تحت إطار المشاريع التحديثية والتنموية[1] .

عرف التنمية السياسية "تبيل السمالوطي " بأنها (تنمية قدرات الجماهير على ادراك مشكلاتهم بوضوح، وقدرتهم على تعبئة كل الامكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات إلى جانب ميل الجماهير لقيم الديمقراطية وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع)[2] , وعرفه ايضا " لوسيان باي " (عددها عشرة) قد لخص الأفكار الواردة فيها في ثلاث متغيرات، وهي: (المساواة، قدرة النظام السياسي، تمايز وتخصص المؤسسات والبنى داخل النظام السياسي) [3] .

---

[1] عز الدين دياب: "التنمية السياسية في الوطن العربي : الضروريات والصعوبات "، مجلة الفكر السياسي ، القاهرة ، العدد23، 2005 ،ص 19.

[2] علي عباس مراد: المجتمع المدني والديمقراطية ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات،بيروت،2009، ص28.

[3] عبد العباس فضيخ وجواد صالح: الديمقراطية والتنمية السياسية في العراق المعاصر بين النظرية والواقع، جامعة بغداد، مجلة دراسات دولية، العددان (77 و87)، عام2019م، ص 47 – 75.

كما يرى " غابرييل ألموند" التنمية السياسية بأنها(قدرة النظام السياسي على تحقيق التمايز البنيوي والتخصص الوظيفي اللذان يشيران إلى العمليات التي تتغير بها الأدوار وتصبح أكثر تخصصاً، ويضيف بأنها استجابة النظام السياسي للتغيرات سواء أكان في داخل المجتمع أم من داخل البيئة الدولية, اذ يرى "ألموند" أن التمايز بين النظم التقليدية والنظم الحديثة قائم على أسلوب أداء الوظائف السياسية المختلفة، حيث يتميز الأسلوب الحديث بالتحديد والعمومية مقابل الانتشار والخصوصية في النظم التقليدية، وهذه الخصائص هي التي تميز تطور الأنظمة السياسية الغربية التي تعد نموذجاً للتطور والتنمية لبقية الدول)[1].

أضاف الدكتور "أحمد وهبان" مفهوم للتنمية السياسية ربما أكثر تحديداً، فقال أن التنمية السياسية: (عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على اعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، وممارسة تداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، بحيث تقوم على كل منهما هيئة مستقلة عن الأخرى، فضلاً عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة فيما بينهما)[2] .

اي ان عملية التنمية السياسية بوجه عام تخلق الظروف والشروط الملائمة للتطور الديمقراطي، فالتنمية السياسية تهدف إلى بناء النظام السياسي، وإجراء عمليات التحديث عليه ليصبح نظاما عصريا ومتطورا وديمقراطيا، ومن اجل التطبيق الفعلي للديمقراطية يجب التركيز على مقومات التنمية السياسية في ثلاثة مفاهيم أساسية هي :

1- المساواة Equality

2- التمايز Differentiation

3- القدرة Capacity

---

[1]() حساني بوعكاز : التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة الدكتور الطاهر ملاي، 2015 , ص 14.

[2]() عبد الرحمان برقوق وصونيا العايدي: التنمية السياسية: النشأة والمفهوم، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد (5)، مارس 2013, ص 90.

1-المساواة Equality: وهو التطلع إلى مشاركة الجماهير مشاركة فاعلة في النشاط السياسي, وقد تكون تعبئة الجماهير في سبيل هذه المشاركة تعبئة ديمقراطية, ولكن المهم هو ان يصبح الرعايا مواطنين فاعلين, وتقتضي المساواة بأن تصبح القوانين عامة، وان تطبق على الجميع على أساس غير شخصي ،كما تقتضي بأن يجرى التعيين في الوظائف على أساس الكفاءة الشخصية لا على أساس المحاكاة التقليدية[1]، كما يعني تحقيق المزيد من المشاركة الشعبية في وضع السياسات العامة في اختيار الاشخاص لتولي المناصب العامة[2].

2-التمايز Differentiation: وتعني التخصص والفصل بين الادوار، وكذا بين المؤسسات والاتحادات في المجتمع مع الأخذ في التحديث , فكلما تقدم النظام السياسي في طريق التنمية السياسية كلما زاد تعقد الابنية فيه، تزايد عدد الوحدات السياسية والادارية [3] .

4- القدرة Capacity: اذ تعكس قدرة النظام-سياسياً-ادارياً على تبني اهداف ما وتنفيذها[4]، وان توافر قدرات النظام السياسي مثل قدرته ليس فقط على ازالة الانقسامات ومعالجة التوترات في المجتمع، وإنما ايضاً قدرته على الاستجابة للمطالب الشعبية بالمشاركة والعدالة التوزيعية المرتبطة، وكذلك قدرته على الابداع والتكييف في مواجهة التغييرات المستمرة التي يمر بها المجتمع[5].

وقد صنف العديد من علماء السياسة أزمات التنمية السياسية، ويتفقون حول الأزمات التالية [6] :

-**أزمة الهوية:** تتعلق بالاهتمام، في إطار مجتمع معني، بتعميق الهوية القومية، والعمل على بناء الإحساس الدائم لدى كل فرد بالانتماء إلى مجتمع وارض محددة، وفي الدول الحديثة نجد التعارض بني الإحساس

---

(1) حسن الصعب : علم السياسة ،دار العلم للملايين ،بيروت ،1966، ص377.

(2) أسامة الغزالي حرب : الأحزاب السياسية في العالم الثالث ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب، الكويت، 1987،ص3 .

(3) اسامة الغزالي حرب : مصدر سبق ذكرة ،ص 33-34.

(4) ثامر محمد كامل: "السياسة العامة واداء النظام السياسي"، مجلة العلوم السياسية، بغداد، السنة السابعة عشرة، العدد2006,73 ,ص150

(5) أسامة الغزالي حرب: مصدر سبق ذكرة ، ص34.

(6) فيصل غازي: التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، بغداد: كلية العلوم السياسية، 1993 ،ص 62.

بالشعور القومي، وبني القيم التقليدية التي تربط بين الأفراد (العرقية، اللغوية،...)، فالأزمة الناتجة عن هذا التناقض لا يمكن حلها الا بتغيري البنى الاجتماعية.

- **أزمة الشرعية:** من المصاعب التي تواجه السلطة الحاكمة، وتحدث حينما تهيمن الحكومة المركزية على مختلف أشكال القسر الشرعي، بالإضافة الى عدم قدرة النظام السياسي الحاكم على تلبية مطالب الشعب، وهذا ما ينتج عنه رفض شعبي لنظامه السياسي.
- **أزمة الانتشار (التغلغل):** تحدث عندما يعجز نظامه السياسي عن بسط يده على كل إقليم الدولة، ولحل هذه المشكلة يكون بتأسيس سلسلة من المؤسسات القومية والإقليمية تمارس انتشارها من خلال التخطيط، التنشيط القومي، إصدار التشريعات...الخ.
- **أزمة المشاركة:** تنتج بسبب تضخم عدد الفاعلين السياسيين، وهذا ما يؤدي الى ظهور عدد متزايد وبسرعة من جماعات المصالح والنوادي السياسية والاحزاب السياسية والتي ينتج عنها علاقات سياسية جديدة، وبالتالي حدوث أعمال عنف متطرفة للجماهير مع اتساع درجة المطالب.
- **ازمة الاندماج:** تتولد من مصاعب نشر وتوزيع النشاطات السياسية للجماهيري، في إطار الحلقات الوظيفية الداء مهمات قادرة على تحويل المطالب إلى أشكال واتجاهات، تتلاءم مع متطلبات بقاء النظام السياسي
- **أزمة التوزيع:** تتولد بفعل الاختيار أو المفاضلة بين المستويات الاجتماعية المختلفة عند اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد طريقة للمشاركة في الثروة، باعتماد نظام للأولويات الشباع الحالات بصورة فعالة[1].

ثانيا : خصائص التنمية السياسيّة

1- تعد أداةٌ من أدوات دعم السياسات المحلية في الدول عن طريق ربطها مع السياسات الدوليّة.

2- تعالجُ مشكلات القطاع الاقتصاديّ من خلال توفير مجموعةٍ من الوسائل والحلول المساندة للتنميةِ الاقتصاديّة.

[1] المصدر نفسه , ص 63.

3- تصنفُ كوسيلةٍ من الوسائل الإداريّة المحلية لاتخاذ القرارات المناسبة للدولة. تعدُّ نموذجاً من النماذج التي تسعى الدول إلى إضافتها لسياستها العامة، والتي تساهمُ في التأثير على كافةِ قطاعاتها.

4- وسيلةٌ من وسائل بناء النظام الاجتماعيّ، ممّا يساعدُ على إدارةِ المجتمع بطريقةٍ صحيحةٍ.

المبحث الثاني جدلية العلاقة بين المؤسسات الحكومية و التنمية السياسية

يتصف النظام السياسي بالتخصص الوظيفي والتمايز وتوزيع الأدوار بين مختلف الأجهزة الحكومية ، مثل المؤسسات التشريعية والمؤسسات التنفيذية والمؤسسات القضائية التي تلعب دور كبير في التنمية السياسية للبلد , وبذلك يمكن تقسيم المبحث كما يلي:

المطلب الأول: المؤسسة التشريعية

السلطة التشريعية، هي التي تقوم بوضع القوانين المختلفة للدولة، وتعد من أهم الهيئات الرسمية الحكومية التي تضطلع أساساً بتشريع اللوائح والقوانين ووضع القواعد العامة، التي تنظم مختلف أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والصحية وغيرها في الدول [1] , وقد تناول الدستور العراقي النافذ المؤسسة التشريعية في النظام السياسي الجديد، فبعد أن بين طبيعة النظام فيه بوصفه نظاما جمهوريا نيابيا (برلماني ديمقراطي اتحادي)[2] , أناط السلطة التشريعية فيه إلى مؤسستين دستوريتين هما : مجلس النواب، ومجلس الاتحاد.

تلعب المؤسسة التشريعية بشكل عام والبرلمانيون بشكل خاص دورا حاسم في دفع عجلة التنمية بحيث يكون محورها الناس وتعكس احتياجات ناخبيهم وتستجيب لها باعتبارهم الممثلين المنتخبين من أناسهم, وقد شهدت العقود الأخيرة اعترافا متزايدا بأهمية انخراط البرلماني في الجهود الرامية إلى إحراز التقدم بشأن الحساسية تجاه البيئة والنمو الشامل والتنمية المستدامة, ويكن للبرلمانيين من خلال صلاحياتهم الدستورية، ومنها على سبيل المثال، ّسن القوانين والرقابة على سياسات الحكومة وبرامجها – بما في ذلك المُصادقة على موازنة

[1] إسماعيل الغزال: الدساتير والمؤسسات السياسية، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، 1996 ، ص175.

[2] المادة (1) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005.

الحكومة ورصدها – وتثيل وجهات نظر ناخبيهم، أن يكونوا شركاءٌ هم في ضمن حاكمية خاضعة للمساءلة وشاملة وتشاركية وشفّافة، والتي تعد ضرورة لتحقيق تنمية مستدامة للجميع[1].

إن أغلب أهداف التنمية تتعلق بالحقوق الأساسية، لذا تضمين هذه الحقوق في الدستور يعكس رغبة ونية الدولة الحقيقية في المحافظة على هذه الحقوق وحمايتها, إضافة الحق في مصدر نظيف وصحي للمياه إلى فصل الحقوق الأساسية من الدستور سوف يجعل الدولة ملزمة بتنفيذ هذا الحق والالتزام به لكل فرد من أفراد المجتمع الشيء نفسه ينطبق على الحق في التعليم أو الحق في التأمين الصحي, فالبرلمانات هي التي تتحمل مسؤولية تقديم هذه الخدمات لأفراد المجتمع الذين تمثلهم[2].

المطلب الثاني : المؤسسة التنفيذية

يمكن تعريف (المؤسسة التنفيذية) بأنها المؤسسة المسؤولة عن تنفيذ القوانين التي تتخذها المؤسسة التشريعية واتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ الأمن وادارة مختلف المؤسسات والمصالح العامة في الدولة [3] .

تعد وظيفة المؤسسة التنفيذية هي تنفيذ القوانين وادارة المرافق العامة، لذلك هي أخطر المؤسسات الدولة على حقوق الأفراد وحرياتهم بحكم تماسها المباشر و اليومي معهم وما تملكه من امتيازات خارقة تجعل كفتها راجحة في مواجهة الأفراد رجحاناً كبيرا [4] ترتبط المؤسسة التنفيذية بالمؤسسة التشريعية من خلال رفع تقارير البرلمان بشكل دوري وتنفيذ القوانين الصادرة من قبل المؤسسة التشريعية , كما ان من اختصاصات المؤسسة التنفيذية اعداد الموازنة العامة للدولة التي من خلالها يتم اختصاص مبالغ مالية خاصة لمشاريع التنمية , على الرغم من التحديات والازمات التي تواجه به الدولة فيتم صرف مبالغ مالية لحل تلك الازمات كأزمة جائحة كورونا مما اثر بشكل وباخر على مشاريع التنمية المستدامة .

---

[1] مرفت رمشاوي : دور البرلمانات في خطة التنمية المستدامة لعام 2030, بيروت , 2018, ص21–22.

[2] برنامج الموئل لمستقبل حضري افضل لبرنامج العراق : العدد الاول , تشرين الاول 2020, ص 1.

[3] نظام بركات وآخرون : مبادئ علم السياسة، ط١ ،دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٤،ص٢١٤.

[4] غازي فيصل مهدي : الدستور العراقي الدائم أفكار وطموحات، مجلة المستقبل، العدد 1، تشرين الأول ٢٠٠٥ ، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، بغداد، ص . ٢٣.

المطلب الثالث: المؤسسة القضائية

المؤسسة القضائية "هي الهيئة التي يناط إليها تفسير القانون وتطبيقه على الوقائع التي تعرض عليها وتطرح قبالها للفصل فيها"

وتقوم السلطة القضائية بواجبات مهمة هي تنظيم الخلافات القانونية بين الأفراد ومعاقبة المخالفات للقوانين الجزائية، إن نشاطها في هذه الحقول له نتائج سياسية ضمانات المعاقبة الجزائية تتعلق بالحرية، وعدم انحياز محاكم القانون الخاص يتعلق بالمساواة، وللمحاكم واجبات أخرى تكون أكثر قرباً من ممارسة السلطة السياسية من خلال إنها تراقب تصرفات الحكام ضمن حدود القانون، أي عبر تطبيق مبدأ الشرعية[1] .

فالقضاء هو الوسيلة التي تسترجع بها الحقوق إلى أصحابها وتُصان بها الحريات والأعراض والأموال ، وإن قيام القضاة بأداء وظائفهم بحرية واستقلال يعد من أكبر الضمانات لحماية الحقوق والحريات العامة والخاصة ، وهذا يعني أن يتساوى أمام القضاء الجميع تحت سماء العدالة ، ويقوم مبدأ استقلال القضاء على مبدأ أساسي وهو "أن تحقق المساواة والعدالة في الحكم القضائي، يجب أن يتمتع القاضي بالاستقلال التام والحرية الكاملة في عملية اتخاذ القرار القضائي " , اي ان العلاقة بين المؤسسة القضائية والتنمية المستدامة بشكل عام والتنمية السياسية بشكل خاص علاقة طرديا كلما زادت الحقوق والحريات لدى الافراد كلما ارتفعت مستوى التنمية السياسية .

المبحث الثالث جدلية العلاقة بين المؤسسات الغير الحكومية والتنمية السياسية

الى جانب المؤسسات الحكومية المؤثرة على التنمية السياسية هنالك المؤسسات الغير الحكومية التي لا تقل فاعليتها عن المؤسسات الحكومية في تحريك عجلة التنمية ومنها ما يلي :

[1]() موريس ديفرجيه : المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة .د: جورج سعد، ١ط ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢ ،ص١٤٢.

المطلب الاول: دور الاحزاب

تعد الأحزاب السياسية من أهم متغيرات النظام السياسي كونها تؤدي له مجموعة من الوظائف الاساسية فهي توفر قنوات للمشاركة والتعبير عن الرأي، وتقوم أيضاً بتجميع المصالح وتعبئتها، وكذلك تعد أداة للتنشئة والتجنيد السياسيين، وتساهم في إسباغ الشرعية على نظم الحكم [1] .

انظمة السياسية التي تتمتع بنوع كاف من الاستقرار السياسي، هي تلك الأنظمة التي تمكنت من بناء آليات ومؤسسات تتيح أكبر قدر ممكن من الحراك الاجتماعي وتداول القوة الاقتصادية والسياسية بين أفراد المجتمع، لذلك فإن الديمقراطية التي ينادي بها أي نظام سياسي لا تقاس من خلال عدد الأحزاب التي أجيز لها أن تمارس العمل السياسي، وإنما من خلال التداول السلمي والفعلي للسلطة بين الجميع، وعبر الطبقات الاجتماعية المختلفة، مما يترتب على ذلك من آثار على المستوى الواقعي بحيث تتاح المشاركة الشعبية، وتكافؤ الفرص لكافة إفراد المجتمع دون تمييز [2] ,كما ان دخول أعداد متزايدة من الناس إلى حلبة السياسة والمشاركة السياسية، قد يؤدي إلى انعدام الاستقرار أو ما يسميه هنتنيجتون "التحلل السياسي Political Decay"، ويعني هذا ببساطة أن أية محاولة للتحديث ستؤدي إلى عدم الاستقرار، فبينما يؤدي التطور الاقتصادي إلى رفع مستوى المعيشة، فإنه يحطم الفئات الاجتماعية التقليدية، ويولد التوترات الفردية، ويفرض مطالب جديدة على الحكومة، وإذا عجزت المؤسسات السياسية عن السيطرة على نتائج التغيير وآثاره فإنها ستعاني من عدم الاستقرار, ومن وجهة النظر تلك فإن الوظيفة التحديثية للأحزاب السياسية تتمثل في الأساس في تقديم، الإطار المؤسس الذي يحد من هذا التحلل السياسي، ويوفر –بالتالي– الاستقرار السياسي اللازم للتنمية [3]

---

[1] علي الدين هلال ونيفين مسعد: النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، ط ١ ،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٠ ،ص ١٦٨.

[2] برهان غليون: المحنة العربية (الدولة ضد الأمة)، بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية ,2003, ص 28.

[3] هيثم سطايحي : " التنمية السياسية في المجتمعات النامية: مشكلاتها وآفاقها"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 13،العدد 2، 1997، ص 100

وبناءا عليه ولكي تحقق التنمية أهدافها بشكل عام، وهدفها المتعلق بتعزيز فرص التلاحم الوطني، بين أعضاء الجماعة الوطنية، بشكل خاص، وبالذات الجماعات الوطنية المتشرذمة أو التي تتكون من جماعات عدة، فأن الضرورة تقتضي أن تكون هذه التنمية متوازنة في مضامينها وإبعادها وأهدافها .

المطلب الثاني: منظمات المجتمع المدني:

تعد منظمات المجتمع المدني ضرورة حضارية تؤشر على تقدم الشعوب ونهضتها وتقدمها , [1] , وتتكون منظمات المجتمع المدني من الهيئات التي تسمى المؤسسات الثانوية مثل الجمعيات الأهلية، والنقابات المهنية والعمالية، وشركات الأعمال، والغرف التجارية والصناعية، المؤسسات الخيرية، والجمعيات المدنية، والهيئات التطوعية، وجمعيات حقوق الإنسان، وجمعيات حقوق المرأة، والنوادي الرياضية، وجمعيات حماية المستهلك، وما شابهها من المؤسسات التطوعية, و المقصود أن نطاق المجتمع المدني ينحصر في المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي[2].

تتمثل وظائف المجتمع المدني في تجميع المصالح وتكوين قيادات جديدة وإشاعة ثقافة العمل التطوعي والتنشئة الاجتماعية والسياسية وتحقيق الديمقراطية عن طريق توفير قنوات للمشاركة الاختيارية في المجال العام معبرا عن الإرادة الحرة والمشاركة الايجابية, بالإضافة الي توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين والمهمشين, وملء الفراغ في حالة تراجع الدولة عن القيام بالأدوار والوظائف الضرورية, أي أن لمؤسسات المجتمع المدني أهدافا تسعى لتحقيقها من خلال دورها الخدمي والخيري ومن خلال اشباع احتياجات المجتمع وتفعيل المشاركة الواعية والفاعلة في إحداث التنمية السياسية بشكل خاص والتنمية المستدامة بشكل عام وتطوير الوعي بكافة أنواعه لدى جميع شرائح المجتمع, أي أن جوهر منظمات المجتمع المدني وطبيعة

---

[1]() نادية فاضل عباس : دراسة في المجتمع المدني العراق نموذجا, مجلة الدراسات الدولية ,جامعه بغداد , العدد 38, ص 82.

[2]() خالد محمد قاسم : إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية بالإسكندرية، 2007, ص135.

عملها يتضمن تفعيل مشاركة المواطن في المنظمات والنقابات والجمعيات في مواجهة السلطة وفي كل ماله تماس بحياتهم [1] .

فقد اشار الهدف 17 من اهداف التنمية المستدامة الذي يتناول وسائل التنفيذ يشير بصورة مباشرة إلى دور المجتمع المدني في التنفيذ, الذي يقتضي المقصد من الدول "تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد" كما كيف يمكن للمجتمع المدني الإسهام في التعليم والتربية وتمكين الشباب من القيام بدورهم، وتفعيل دور المرأة , فقد مارست المنظمات المجتمع المدني أنشطة في مجالات متعددة كتنمية المناطق العشوائية وتقديم القروض لا قامة صناعات صغيرة للشباب ومشروعات مدرة للدخل للنساء وجمعيات تعمل في مجال الدعوة من اجل تغير اتجاهات الشباب من الرجال والنساء نحو قضايا تنموية مثل قضايا النوع الاجتماعي والصحة الانجابية وجمعيات تسهم في خلق فرص عمل للإعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل كما ان هنالك جمعيات تعمل في مجال الصحة والتعليم واسهم في برامج التنمية المحلية والتخفيف من الاثار الاقتصادية لبرامج الاصلاح الاقتصادي , كما يلعب الشباب دور في التنمية السياسية من خلال التوعية والتثقيف الذاتي، ومروراً بالمشاركة بشكل إيجابي في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني والتفاعل معها، وأخيراً الحرص على المشاركة باستمرار في جميع الاستحقاقات الانتخابية سواءً كانت برلمانية أو بلدية. باختصار دور الشباب في التنمية السياسية دور مزدوج، فهو يتطلب وعياً ذاتياً، ويتطلب نشاطاً إيجابيا[2] .

---

[1] ريهام باهي : اسهام المجتمع المدني في تحقيق أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة: الدور والتحديات, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعه بغداد ,2019, ص 4.

[2] مصطفى كامل السيد , المنظمات الغير الحكومية وقيم الاستقلال الامثل لموارد المجتمع , المؤتمر السنوي الرابع للاتحاد العام , مصر, القاهرة , 2002, ص 8.

الخاتمة

سنقسم الخاتمة الى النتائج والتوصيات

اولا النتائج:

1-ان يكون الدستور العراقي لسنة 2005 النافذ مرجع حل للإشكاليات وان تحص اي متغيرات فيفترض ان تبدا مناقشتها من الدستور.

2-ان عملية التنمية السياسية مرتبط بالتنمية الاقتصادية، والتنمية السياسية ضرورية لإحداث تنمية اقتصادية مع ما يصاحبها من تنظيم أجهزة الدولة في الجوانب الإدارية والقانونية واشتراك الجمهور في العملية السياسية وتفعيل المؤسسات.

3-ان التنمية السياسية حاجة ملحة وضرورية في أي مجتمع، ومنها مجتمعنا العراقي بعد التغيرات التي طرأت على المشهد السياسي منذ عام 2003،وبالتحديد الانتخابات الأخيرة لمجلس النواب، وما أنتجته من بروز قوى سياسية إلى واجهة السلطة، نتج عنها بعد مخاض عسير حكومة الشراكة الوطنية أو الوحدة الوطنية كما نراها ويراها آخرون.

ثانيا التوصيات:

1-نقترح تطبيق المبادئ لتحديد نسبة المشاركة أو مساهمة شعبية اكبر في صياغة ووضع السياسات العامة من خلال اختيار الأشخاص المناسبين الذين يتقلدون مناصب السلطة في الدولة بدء من العضوية في مجلس النواب صاحب الاختصاص الأصيل في سن التشريعات المؤكدة والراعية لهذه المبادئ، ليأتي بعدها دور السلطة القضائية الراعية لتطبقها تطبيقاً قانونية من خلال إعمال النص القانوني الخاص بتلك المبادئ، ثم دور السلطة التنفيذية المطبق الواقعي لتلك الأمور على ارض الواقع، ومعرفة ما يعتريها من إشكاليات في التطبيق.

2-نقترح تطوير الخبرات والكفاءات العراقية من خلال إرسالهم إلى دورات تدريبية وتأهله إلى الدول الأجنبية لغرض التعرف على احدث التطورات العلمية التي وصلت لها تلك الدول والعمل على نقلها للعراق.

3- نوصي المشرع العراقي العمل وبكل إخلاص على تسوية الخلافات الداخلية بالشكل الذي يحقق المصلحة للجميع

Results:

1- The Iraqi constitution of 2005 in force should be a reference for solving problems, and to count any variables, it is assumed that the discussion of them should start from the constitution.

2- The process of political development is linked to economic development, and political development is necessary to bring about economic development with the attendant organization of state agencies in the administrative and legal aspects, public participation in the political process and the activation of institutions.

-3Political development is an urgent and necessary need in any society, including our Iraqi society, after the changes that have occurred in the political scene since 2003, specifically the recent elections to the House of Representatives, and the emergence of political forces to the front of power, which resulted in the difficult labors of the government of national partnership. Or national unity as we see it and see it others.

قائمة المصادر

الدستور العراقي النافذ لسنه 2005

أولا : الكتب

1. ابراهيم درويش , النظام السياسي (دراسة فلسفيه تحليلية) ,دار النهضة العربية , القاهرة , ج1, 1968.
2. أسامة الغزالي حرب , الأحزاب السياسية في العالم الثالث ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب، الكويت، 1987.
3. إسماعيل الغزال حرب , الدساتير والمؤسسات السياسية، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٦ .
4. برهان غليون, المحنة العربية (الدولة ضد الأمة)، بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية ,2003.
5. ثامر كامل محمد الخزرجي , النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة , دار مجدلاوي , عمان , 2008.
6. حسان محمد شفيق , الانظمة السياسية والدستورية المقارنة , العاتك لصناعة الكتاب ,القاهرة , 2007.
7. حسن الصعب , علم السياسة ،دار العلم للملايين ،بيروت ،1966 .
8. حنان يوسف, الاعلام والسياسة :مقاربة ارتباطية ، أطلس للنشر، القاهرة ،2006.
9. خالد محمد قاسم , إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية بالإسكندرية، 2007.
10. صادق الاسود, علم الاجتماع السياسي، بغداد، التعليم العالي، ط(2)، 1990.
11. طه حميد حسن العنبكي , النظم السياسية والدستورية المعاصرة (اسسها وتطبيقاتها) , مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية , 2013.
12. علي الدين هلال ونيفين مسعد: النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، ط ١ ،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٠ ،ص ١٦٨.
13. كمال المنوفي , نظريات النظم السياسية , ط1 , الكويت , 1985.
14. مرفت رمشاوي , دور البرلمانات في خطة التنمية المستدامة لعام 2030, بيروت , 2018.
15. مصطفى كامل السيد , المنظمات الغير الحكومية وقيم الاستقلال الامثل لموارد المجتمع , المؤتمر السنوي الرابع للاتحاد العام , مصر, القاهرة , 2002.

16. موريس ديفرجيه , المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة .د: جورج سعد، ١ط ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢ .

17. نظام بركات وآخرون , مبادئ علم السياسة، ط١ ،دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٤.

18. نعمان احمد الخطيب , الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري , ط1 , دار الثقافة للنشر والتوزيع , الاردن , 2009 .

ثانيا : المجلات والدوريات

1. برنامج الموئل لمستقبل حضري افضل لبرنامج العراق : العدد الاول , تشرين الاول 2020.

2. ثامر محمد كامل, "السياسة العامة واداء النظام السياسي"، مجلة العلوم السياسية، بغداد، السنة السابعة عشرة، العدد2006,73 .

3. حساني بوعكاز , التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة الدكتور الطاهر ملاي، 2015 .

4. ريهام باهي , اسهام المجتمع المدني في تحقيق أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة: الدور والتحديات , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعه بغداد ,2019.

5. عبد الرحمان برقوق وصونيا العايدي, التنمية السياسية: النشأة والمفهوم، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد (5)، مارس 2013.

6. عبد العباس فضيخ وجواد صالح, الديمقراطية والتنمية السياسية في العراق المعاصر بين النظرية والواقع، جامعة بغداد، مجلة دراسات دولية، العددان (77 و87)، عام2019م.

7. عز الدين دياب, "التنمية السياسية في الوطن العربي : الضروريات والصعوبات "، مجلة الفكر السياسي ، القاهرة ، العدد23، 2005 .

8. علي عباس مراد, المجتمع المدني والديمقراطية ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات ،بيروت ،2009 .

9. غازي فيصل مهدي , الدستور العراقي الدائم أفكار وطموحات، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، بغداد, مجلة المستقبل، العدد 1، تشرين الأول ٢٠٠٥.

10. فيصل غازي, التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، بغداد: كلية العلوم السياسية، 1993.

11. نادية فاضل عباس , دراسة في المجتمع المدني العراق نموذجا, مجلة الدراسات الدولية ,جامعه بغداد , العدد 38.

12. هيثم سطايحي , " التنمية السياسية في المجتمعات النامية: مشكلاتها وآفاقها"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 13،العدد 2، 1997 .

Source list :

The Iraqi constitution in force for the year 2005
First: books
1. Ibrahim Darwish, The Political System (A Analytical Philosophical Study), Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, Part 1, 1968.
2. Osama Al-Ghazali Harb, Political Parties in the Third World, The National Council for Culture, Arts and Literature, Kuwait, 1987.
3. Ismail al-Ghazal Harb, Constitutions and Political Institutions, Izz al-Din Institution for Printing and Publishing, Beirut, 1996.
4. Burhan Ghalioun, The Arab Ordeal (The State Against the Nation), Beirut, Center for Arab Unity Studies, 2003.
5. Thamer Kamel Muhammad Al-Khazraji, Modern Political Systems and Public Policies, Dar Majdalawi, Amman, 2008.
6. Hassan Muhammad Shafiq, Comparative Political and Constitutional Systems, Al-Atak for the Book Industry, Cairo, 2007.
7. Hassan Al-Saab, Science of Politics, Dar Al-Ilm for Millions, Beirut, 1966.
8. Hanan Youssef, Media and Politics: A Relational Approach, Atlas Publishing, Cairo, 2006.
9. Khaled Mohamed Kassem, Environment Management and Sustainable Development in the Light of Contemporary Globalization, first edition, University House in Alexandria, 2007.
10. Sadiq Al-Aswad, Political Sociology, Baghdad, Higher Education, Edition (2), 1990.
11. Taha Hamid Hassan Al-Anbaki, Contemporary Political and Constitutional Systems (their foundations and applications), Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, 2013.
12. Ali El-Din Hilal and Nevine Massad: Arab Political Systems, Issues of Continuity and Change, 1st edition, Beirut, Center for Arab Unity Studies 2000, p. 168.
13. Kamal Al-Menoufi, Theories of Political Systems, 1st edition, Kuwait, 1985.
14. Mervat Ramshawi, The Role of Parliaments in the 2030 Agenda for Sustainable Development, Beirut, 2018.
15. Mostafa Kamel El-Sayed, Non-Governmental Organizations and the Values of Optimal Independence of Community Resources, Fourth Annual Conference of the General Union, Egypt, Cairo, 2002.
16. Maurice DeVergée, Political Institutions and Constitutional Law, Major Political Systems, translated by Dr.: George Saad, 1st edition, University Institute for Studies, Publishing and Distribution, Beirut, 1992.
17. Nizam Barakat et al., Principles of Political Science, 1st Edition, Dar Al-Karmel for Publishing and Distribution, Amman, 1984.
18. Noman Ahmed Al-Khatib, Mediator in Political Systems and Constitutional Law, 1st Edition, House of Culture for Publishing and Distribution, Jordan, 2009.

Second: magazines and periodicals
1. Habitat for a Better Urban Future Program for Iraq: First Issue, October 2020.
2. Thamer Muhammad Kamel, "Public Policy and the Performance of the Political System", Journal of Political Science, Baghdad, the seventeenth year, No. 2006, 73.
3. Hassani Bouakaz, Political Development between Theory and Practice, Master Thesis, Algeria: Dr. Taher Malay University, 2015.
4. Reham Bahi, The Contribution of Civil Society to Achieving the 2030 Agenda for Sustainable Development: Role and Challenges, College of Economics and Political Science, University of Baghdad, 2019.
5. Abd al-Rahman Barquq and Sonia al-Aidi, Political Development: Origins and Concept, Journal of Human and Society Sciences, Issue (5), March 2013.
6. Abdul Abbas Fadikh and Jawad Salih, Democracy and Political Development in Contemporary Iraq between Theory and Reality, University of Baghdad, Journal of International Studies, Issues (77 and 87), 2019 AD.
7. Ezz El-Din Diab, "Political Development in the Arab World: Necessities and Difficulties," Journal of Political Thought, Cairo, No. 23, 2005.
8. Ali Abbas Murad, Civil Society and Democracy, Majd University Institute for Studies, Beirut, 2009.
9. Ghazi Faisal Mahdi, The Permanent Iraqi Constitution, Ideas and Aspirations, The Future Center for Studies and Research, Baghdad, Al-Mustaqbal Magazine, Issue 1, October 2005.
10. Faisal Ghazi, Political Development in Third World Countries, Baghdad: College of Political Science, 1993.
11. Nadia Fadel Abbas, A Study in Civil Society Iraq as a Model, Journal of International Studies, University of Baghdad, Issue 38.
12.Haitham Sataihi, "Political Development in Developing Societies: Its Problems and Prospects," Damascus University Journal, Volume 13, Issue 2, 1997.